



Distr.  
GENERAL  
8/17864  
25 February 1986  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، موجهة  
الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران  
الاسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل الى سعادتك نص بيان وزارة خارجية جمهورية إيران الاسلامية ردا  
على قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، بشأن الحرب  
المفروضة .

وسيكون من دواعي تقديري العميق أن تعمم هذه الرسالة ، مرفقة بها بوصفها وثيقة من  
وثائق مجلس الأمن .

( توقيع ) سعيد رجائي خراساني  
السفير  
الممثل الدائم

86-05604

مرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية ايران الاسلامية  
ردا على قرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) المؤرخ  
في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦

- ١ - ادرك مجلس الأمن أخيراً أنه لكي يعالج مسألة الحرب برمتها ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يتعين عليه أن ينظر في العدوان الأصلي الذي قام به العراق . ومن هنا فإن عدم اتخاذ مجلس الأمن موقفاً حازماً وواضحاً يظهر بجلاء أنه ليس لدى المجلس حتى الآن الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ هذا الاجراء . ولذا فإن ذلك الجزء من القرار الذي يتعلق بمسألة الحرب برمتها وانهاء العمليات الحربية غير متوازن وغير كاف ، ومن ثم فهو غير عملي . ومع ذلك ، فهو يشكل خطوة ايجابية نحو ادانة العراق بوصفه المعتدى ، ونحو التوصل الى نهاية عادلة للحرب .
- ٢ - وان مجلس الأمن بسكوته على العدوان العراقي الذي وقع في ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، قد أقر عملياً الحل العسكري بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة العدوان . ومع ذلك أيضاً ، فإن بعض أعضاء المجلس الدائمين يصرون على موقفهم المتحيز والمنحاز ، وبإدام المجلس لم يقم ، على الرغم من تأثير أعضاء دائمين معينين ، باتخاذ موقف عادل وموضوعي وبناء من أجل أداء واجباته القانونية ، فان مسؤولية استمرار الحرب تظل واقعة على عاتق المجلس .
- ٣ - ويشير الفرار بالفعل الى ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . بيد أنه لم يشر الى انتهاك العراق الصارخ والشامل لهذا المبدأ الحيوي ، وإلى لجوئه الى استعمال القوة بشن حرب عدوانية على جمهورية ايران الاسلامية . ويشكك هذا التناقض عينا رئيسيا في القرار .
- ٤ - ونظراً لأن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية قد أدين في بيان مجلس الأمن الأخير ، المؤرخ في ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٥ (S/17130) ، فقد كان مجلس الأمن ، في هذه المرة ، ملزماً بأن يدين بقوة العراق ، بالاسم ، لقيامه باستخدام الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر وعلى نطاق واسع . فقد اتخذ القرار الحالي ازاء استخدام الأسلحة الكيميائية موقفاً أكثر اعتدالاً مما كان عليه الأمر في الماضي وهذه النكسة غير منطقية .

٥ - ونظرا للهجوم الوحشي الذي قامت به الطائرات الحربية العراقية ضد طائفة الركاب الايرانية ، فان مجلس الأمن ملزم ، وفقا لمسؤولياته والمسؤولية السائدة ، بادانة النظام العراقي لهذه الجريمة الخسيسة ولتهديده المستمر لسلامة الطيران ، وكذلك لمشاركته في أعمال خطف الطائرات . وكان ينبغي أن تمثل هذه الجوانب جزءا رئيسيا من القرار .

٦ - كما أكد بوضوح بيان مجلس الأمن الصادر في ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٥ (S/17130) الطابع الالزامي للتقيد بقواعد القانون الدولي . ونظرا لاستمرار العراق في هجماته على المراكز المدنية ، واستخدامه للأسلحة الكيميائية ، وتهديده لسلامة الطيران ، وانتهاكه لجميع الاتفاقيات المتعلقة باختطاف الطائرات ، وكذلك هجماته على السفن المحايدة ، فان المجلس ملزم باتخاذ مواقف حاسمة ضد العراق في جميع هذه المجالات .

٧ - ومطالبة جميع الدول الأخرى بالامتناع عن الاتيان بالأعمال التي من شأنها تصعيد الحرب وتوسيع رقعتها هي سياسة رحبت بها دائما جمهورية ايران الاسلامية في الماضي وستواصل تأييدها في المستقبل .

٨ - وقد بذل بعض أعضاء مجلس الأمن جهودا كبيرة لتجنب اتخاذ هذا القرار المتحيز . وقد أحبطت هذه الجهود البناءة بسبب الموقف المتسم بعدم تقدير المسؤولية الذي اتخذته أعضاء دائمين معينين . ولئن يتسنى لمجلس الأمن أن يجد حذرا للمشاكي الدولية الا اذا أعطى تحقيق العدانة الأولية على المصالح الأنانية لبعض أعضاء الدائمين .

٩ - ان جمهورية ايران الاسلامية تعلن مرة أخرى استعدادها لمواصلة تعاضداتها مع الأمين العام في المسائل المتصلة باحترام قواعد القانون الدولي والخطة ذات الثماني نقاط . وجمهورية ايران الاسلامية على استعداد تام للتعاضد من أجل الحيولة دون اتساع رقعة الحرب واشراك بلدان أخرى فيها . وان جمهورية ايران الاسلامية ، اذ تعرب عن تقديرها البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذه المجالات ، ترحب بأي جهود أخرى في مجالات الاهتمام المذكورة .

-----